التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

العددان ١٣٠ـ١٣١ ـ صيف/ خريف/ ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م

المدير المسؤول

أ.د. حسين جمعة

رئيس التحرير

أ.د. راتب سكر

المراسلات باسم رئاسة التحرير

اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي،
دمشق ـ ص.ب (٣٢٣٠)
فاكس: ٦١١٧٢٤٤

البريد الإلكتروني: E-mail:aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:
www.awu.sy

الاشتراك السنوي

- داخل القطر للأفراد : ٨٠٠ ل.س
- في الأقطار العربية للأفراد : ٢٥٠٠ ل.س أو (٥٠) دولاراً أميركياً
- خارج الوطن العربي للأفراد : ٣٠٠٠ ل.س أو (٦٠) دولاراً أميركياً
- الدوائر الرسمية داخل القطر : ١٠٠٠ ل.س
- الدوائر الرسمية في الوطن العربي : ٣٠٠٠ ل.س أو (٦٠) دولاراً أميركياً
- الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي : ٣٥٠٠ ل.س أو (٧٠) دولاراً أميركياً
- أعضاء اتحاد الكتاب : ٢٥٠ ل.س

الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكاً يدفع نقداً إلى مجلة التراث العربي

مدير التحرير

أ. د. عبد الإله نبهان

هيئة التحرير

د. عبد الرحمن بيطار
أ.د. عبد الفتاح محمد
أ.د. عبد الله المجيدل
أ.م.د. عبد الكريم محمد حسين
أ.د. علي دياب
أ.د. محمود سالم
أ.د. وهب رومية

الإشراف والتدقيق اللغوي

أ.د. نبيل أبو عمشة

الإخراج الفني

وفاء الساطي

حـروف العطـف بـين النحـــاة والفقهـــاء

□ أدهم محمد علي حموية

ملخّص البحث

العطف من دون غيره من الأساليب العربية ـ التي يُطلب بها الاختصار ـ ركيزته حروف العطف، في حين أن غيره يتأتى بالحروف وبغيره من الأساليب، مثلاً:

ـ النفي يكون بحروفه، وبأسلوب الاستفهام، وبأسلوب التمني.

ـ والتوكيد يكون بحروفه، وبالتكرير، وبألفاظ مخصوصة.

وقد حظي هذا الأسلوب باهتمام النحاة والفقهاء على حدّ سواء؛ لذا فصّلوا الكلام على حروفه، فبيّنوا معانيها، وحدّدوا استخداماتها.

وسأتناول في هذا البحث أسلوب العطف من خلال مقارنة حروفه، ذاكرًا اختلاف النحاة والفقهاء في هذه الحروف، ولا سيما الواو.

مقدّمة..

العطف من دون غيره من الأساليب العربية ركيزته حروف العطف، في حين أن غيره يتأتى بالحروف وبغيره من الأساليب، مثلاً:

- النفي يكون بحروفه، وبأسلوب الاستفهام، وبأسلوب التمني.
- والتوكيد يكون بحروفه، وبالتكرير، وبألفاظ مخصوصة.

وقد حظي هذا الأسلوب باهتمام النحاة والفقهاء على حدّ سواء؛ لذا فصّلوا الكلام على حروفه، فبيّنوا معانيها، وحدّدوا استخداماتها؛ إذ إن لحروف العطف أثراً مهمًّا في تحديد المعنى لدى النحاة، وفي بناء الحكم الفقهي لدى الفقهاء، وإن كان ينظم هذه الحروف غرض واحد هو الإشراك في الإعراب.

وفي ما يأتي مقدمة في الكلام على العطف وحروفه، ما اتفق عليه النحاة، وما اختلفوا فيه، ومن ثم أتكلم على ما اشترك فيه اهتمام النحاة والفقهاء، مقارنًا بين أقوالهم.

تعريف العطف..

(العَطْفُ) بفتح العين، وبسكون الطاء، المهملتين:

في اللغة: مصدر (عَطَفَ الشَّيْءَ يَعْطِفُه عَطْفًا)؛ إذ حناه وأماله وأرجعه وردّه[١].

وقال (ابن منظور) /٧١١هـ/[٢]: "والنحويون يسمون (حروف العطف) (حروف النسقِ)؛ لأن الشيء إذا عطفْتَ عليه شيئًا بعده جرى مجرًى واحداً".

وقد فصل (ابن يعيش) /٦٤٣هـ/ بين التسميتين[٣]، فذكر:

- أن تسمية (حروف العطف) عبارة للبصريين.
- وأن تسمية (حروف النسق) عبارة للكوفيين.

وفي الاصطلاح: العطفُ "تابعٌ يدلّ على معنًى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة"، هذا ما حدّه به (الشريف الجرجاني) /٨١٦هـ/[٤].

---

[١] يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مجموعة من المحققين، دار المعارف، القاهرة، (عطف).

[٢] يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (نسق).

[٣] يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (٨: ٨٨).

[٤] الجرجاني، التعريفات، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤٠٥هـ/، (١٩٥).

وبيان هذا الحدّ أنه حين قُيِّد[١]:

بكون المتبوع مقصوداً؛ خرج التوابعُ كلها؛ لأن:

- غير البدل منها متبوعاتها غير مقصودة.
- والبدل منها مقصود هو نفسه من دون متبوعه.

وبالتوسّط؛ زيد للتوضيح؛ إذ الحدّ من دونه تامّ.

وبالنسبة؛ اختصّ بعطف الاسم على الاسم؛ إذ هي لازمة بينهما، بخلافها بين الجمل.

ومن ثم يُفسّر اختصار (الكفوي) /١٠٩٤هـ/ لحدّ العطف بقوله[٢]: "تابعٌ صُدِّر بحرف العطف"؛ إذ به امتناع لزوم التقييدات السابقة كلها.

وقد سبقه إليه (ابن مالك) /٦٧٢هـ/[٣].

أقسام العطف..

عدّها (ابن هشام) /٧٦١هـ/ ثلاثة[٤]:

أحدها.. العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ)، بالخفض.

وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: (ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ)، إلاّ الرفع عطفًا على المحلّ؛ لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف.

والثاني.. العطف على المحلّ، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعدًا)، بالنصب، وشروطه:

- إمكان ظهور ذلك المحلّ في الفصيح:

فيجوز نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا)؛ لإمكان: (ليس زيدٌ قائمًا).

ولا يجوز نحو: (مررتُ بزيدٍ وعمرًا)؛ لعدم إمكان: (مررتُ زيدًا).

---

[١] يُنظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مجموعة من المحققين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، /١٩٩٦م/، (٢: ١١٨٧).

[٢] الكفوي، الكليات، عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، /١٤١٩هـ، ١٩٩٨م/، (٦٠٥).

[٣] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤١٠هـ، ١٩٩٠م/، (٣: ٣٤٣).

[٤] يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى، /١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م/، (٥: ٤٦٤ ← ٤٦٨).

- وكون المحلّ في حقّ الأصالة :

فيجوز نحو : (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) ؛ لأن الأصل في (قائم) النصب ؛ لكونه خبر (ليس).

ولا يجوز نحو : (هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه) ؛ لأن الأصلَ في اسم الفاعل إعمالُه إذا استوفى شروطه ، لا إضافتُه.

- ووجود ما يطلب ذلك المحلّ :

أي (ليس) في نحو : (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا).

حروف العطف..

تقدّم في تعريف العطف أن حروفه عشرة ، هي : الواو والفاء و(ثمّ) و(أو) و(بل) و(لا) و(لكن) و(إمّا) و(حتى) و(أم).

وعشرة الحروف هذه :

- اتُّفق على ستة منها أنها للعطف ، هي : الواو والفاء و(ثمّ) و(أو) و(بل) و(لا).
- واختُلف في أربعة منها في ذلك ، هي : (لكن) و(إمّا) و(حتّى) و(أم).

ثم إن :

(سيبويه) /١٨٠هـ/ زاد عليها : (لا بل)[١].

و(يونس بن حبيب) /١٨٢هـ/ منع العطف بـ(لكن)[٢].

و(ابن درستويه) /٣٤٧هـ/ عدّها ثلاثة فقط : الواو والفاء و(ثمّ)[٣].

و(أبا علي) /٣٧٧هـ/ منع العطف بـ(إمّا)[٤].

---

[١] يُنظر : سيبويه ، الكتاب ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، /١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م/ ، (١ : ٤٣٥).

[٢] يُنظر : سيبويه ، الكتاب (١ : ٤٣٦).

[٣] يُنظر : ابن يعيش ، شرح المفصل (٨ : ٨٩).

[٤] يُنظر : أبو علي الفارسي :

الإيضاح ، د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، /١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م/ ، (٢٢٤)

وشرح الأبيات المشكلة الإعراب = كتاب الشعر ، محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، /١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م/ ، (٧).

والمسائل البغداديات ، أبو علي الفارسي /٣٧٧هـ/ ، (ت.) صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، (٣١٩).

والمسائل المنثورة ، أبو علي الفارسي /٣٧٧هـ/ ، (ت.) مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، /١٩٨٦م/ ، (١٩٨).

و(الكسائي) /١٨٩هـ/ حُكي عنه العطف بـ(متى) و(لولا)[١].

و(الفراء) /٢٠٧هـ/ و(الأخفش) /٢١٥هـ/ حكيا العطف بـ(إلاّ)[٢].

و(أبا عبيدة) /٢٠٩هـ/ حيثما ذكر (أم) في كتابه (مجاز القرآن) جعلها بمعنى همزة الاستفهام، فهي غير عاطفة لديه[٣].

و(السكاكي) /٦٢٦هـ/ يرى العطف بـ(أيْ)[٤]، ونُسب إلى الكوفيين[٥].

والكوفيين أجازوا العطف بـ: (هلاّ) و(أين) و(كيف)[٦]، ولم يُجيزوه بـ(حتّى)[٧]، وحُكي عنهم العطف بـ(ليس)[٨].

حروف العطف بين النحاة والفقهاء..

ذكرتُ قبلاً اختلاف النحاة في حروف العطف: عددها، وما يُعطف به، وما لا يُعطف به، لكن من المعلوم أن للفقهاء اهتمامًا بالحروف عمومًا، لا لكونها قسيمًا للأسماء والأفعال، وإنما لحاجة الفقيه إلى معرفتها؛ إذ إن عليها مدارًا للمسائل الفقهية وللأحكام الشرعية، لذا نراهم في كتبهم يُفردون فصولاً للكلام عليها، وحروف العطف لا تخرج على هذا السمت، بل لعلها ـ وحروف الجرّ ـ أشدّ ما يُحتاج إلى معرفته في هذا المقام، وفي ما يأتي تفصيل لِمَا اشترك فيه اهتمام الفقهاء مع كلام النحاة، وهي:

---

[١] يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤١٨هـ، ١٩٩٨م/، (٤: ١٩٧٩، ١٩٨٠).

[٢] يُنظر: الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، /١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م/، (١: ٢٩٨ / ٢: ٢٨٨).
والأخفش الأوسط، معاني القرآن، د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤١١هـ، ١٩٩٠م/، (١: ١٦٢).

[٣] يُنظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١: ٥٩).

[٤] يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، الطبعة الأولى، /١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م/، (٢٧٢).

[٥] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل (٣: ٣٤٣).

[٦] يُنظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، صاحب أبو جناح، بغداد، /١٩٨٢هـ/، (١: ٢٢٥).
وأبو حيان، ارتشاف الضرب (٤: ١٩٧٩، ١٩٨٩).

[٧] يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (٤: ١٩٧٨).

[٨] يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (٤: ١٩٧٨).

/١/ الواو..

حرف ذو معانٍ عدّة[١]، والعطف أشهر معانيه، أي عطف التابع على المتبوع، فهو يعطف الشي[٢]:

- على مصاحبه، كقوله ﷻ[٣]: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾.
- وعلى سابقه، كقوله ﷻ[٤]: ﴿ولَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وإِبْرَاهِيمَ﴾.
- وعلى لاحقه، كقوله ﷻ[٥]: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾.

واختُلف في حاله مع التابع والمتبوع على أقوال:

فجمهور النحاة على أنه لمطلق الجمع، من غير دلالة على ترتيب، أو معية[٦].

---

[١] تُنظر معاني الواو في:

الزجاجي، حروف المعاني، د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل إربد، الطبعة الأولى، /١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م/، (٣٦).

والرماني، معاني الحروف، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية، /١٤٠١هـ، ١٩٨١م/، (٥٩).

والهروي، الأزهية في علم الحروف، عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، /١٤١٣هـ، ١٩٩٣م/، (٢٣١).

والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (٤٠٩).

والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤١٣هـ، ١٩٩٢م/، (١٥٣).

وابن هشام، مغني اللبيب، (٤: ٣٥١).

وابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، د. عائض العمري، دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤١٤هـ، ١٩٩٣م/، (٥١٩).

[٢] يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب (٤: ٣٥١، ٣٥٢).

[٣] سورة العنكبوت (٢٩: ١٥).

[٤] سورة الحديد (٥٧: ٢٦).

[٥] سورة الشورى (٤٢: ٣).

[٦] يُنظر: سيبويه، الكتاب (١: ٤٣٨).

والمبرد، المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، /١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م/، (١: ١٤٨).

وابن السراج، الأصول، د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، /١٤١٧هـ، ١٩٩٦م/، (٢: ٥٥).

والزجاجي، الجمل في النحو، د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ، الطبعة الأولى، /١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م/، (١٧).

= =

وحُكي عن: (الكسائي) /١٨٩هـ/، و(قطرب) /٢٠٦هـ/، و(هشام) /٢٠٩هـ/، و(الأخفش) /٢١٥هـ/، و(ثعلب) /٢٩١هـ/، و(أبي جعفر الدينوري) /٣٢٢هـ/، و(أبي عمر الزاهد) /٣٤٥هـ/، و(ابن درستويه) /٣٤٧هـ/، و(ابن جني) /٣٩٢هـ/، و(الربعي) /٤٢٠هـ/، و(ابن برهان) /٤٥٦هـ/، أنه يدل على الترتيب[١].

وحُكي عن (الفراء) /٢٠٧هـ/ أنه للترتيب إن تعذّر الجمع[٢].

وقال (ابن عصفور) /٦٦٩هـ/[٣]: "وزعم بعض الكوفيين أنها للترتيب".

وخالف (ابن مالك) /٦٧٢هـ/ الجمهور، فقال[٤]: "والمعطوف بالواو إذا عُرّي من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحًا، والتأخّر احتمالاً متوسطًا، والتقدّم احتمالاً قليلاً".

ولم أقع على تصريح لأحد النحاة بكون الواو مفيدًا غير الجمع، إضافة إلى أنه نُقل عن (الأنباري) /٥٧٧هـ/ إنكارُه ما حُكي عن بعضهم أنه للترتيب؛ وزعمُه أنه كتبهم تنطق بخلاف ذلك[٥]، ومن ثم يصحّ ما قاله (السيرافي)

والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م/، (٢: ٣٣٠).

وأبو علي، الإيضاح (٢٢١).

والجرجاني، المقتصد، د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، /١٩٨٢م/، (٢: ٩٣٧).

والزمخشري، المفصل في علم العربية، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، الطبعة الأولى، /١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م/، (٢٦٠).

والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، /١٤١٦هـ، ١٩٩٥م/، (١: ٤١٧).

وابن يعيش، شرح المفصل (٨: ٩٠).

وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، /١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م/، (٢: ١٩٦).

وابن عصفور، الشرح الكبير (١: ٢٢٦).

والرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية، /١٩٩٦م/، (٤: ٣٨٢).

وأبو حيان، ارتشاف الضرب (٤: ١٩٨١).

[١] يُنظر: المرادي، الجنى الداني (١٥٨، ١٥٩).

[٢] يُنظر: المرادي، الجنى الداني (١٥٩).

[٣] ابن عصفور، الشرح الكبير (١: ٢٢٧).

[٤] ابن مالك، شرح التسهيل (٣: ٣٤٨).

[٥] يُنظر: المرداوي، التحبير شرح التحرير، د. عبد الرحمن الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، (٢: ٦٠٩).

/٣٦٨هـ/ إن النحاة بصرييهم وكوفييهم أجمعوا على أن الواو لا يفيد غير الجمع[١]، وهو ما أنكره عليه (أبو حيان) /٧٤٥هـ/[٢] في ما بعد.

أما الفقهاء:

فمنهم من قال إنه للمعية:

- صرّح به من الحنابلة: (أبو يعلى) /٤٥٨هـ/[٣]، و(ابن مفلح) /٧٦٣هـ/[٤].
- ونقله (أبو يعلى) /٤٥٨هـ/ عن بعض الشافعية[٥].
- ونقله: (أبو يعلى) /٤٥٨هـ/[٦]، و(الجويني) /٤٧٨هـ/[٧]، و(البزدوي) /٤٨٢هـ/[٨]، عن بعض الحنفية.
- ونقله (ابن مفلح) /٧٦٣هـ/ عن بعض المالكية[٩].
- وقال عنه (السبكي) /٧٧١هـ/[١٠]: "وهو المشهور عن الحنفية".
- وقال أيضًا[١١]: "فقد قال (أحمد بن حنبل)، وبعض المالكية، بوقوع الثلاث، وهو قول قديم لـ(الشافعي)... والمحفوظ عن (مالك)".
- وقال (اللكنوي) /١٢٢٥هـ/[١٢]: "كما يُنسب إليهما المعية"، و(هما) أي: (أبو حنيفة) /١٥٠هـ/، و(الشافعي) /٢٠٤هـ/.

---

[١] يُنظر: السيرافي، شرح الكتاب (٢: ٣٣٠).

[٢] يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (٤: ١٩٨١).

[٣] يُنظر: أبو يعلى، العدة في أصول الفقه، د. أحمد المباركي، الرياض، الطبعة الثانية، /١٤١٠هـ، ١٩٩٠م/. (١: ١٩٤).

[٤] يُنظر: ابن مفلح، أصول الفقه، د. فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، /١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م/، (١: ١٣١).

[٥] يُنظر: أبو يعلى، العدة (١: ١٩٤).

[٦] يُنظر: أبو يعلى، العدة (١: ١٩٤).

[٧] يُنظر: الجويني، البرهان في أصول الفقه، د. عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، (١: ١٨١).

[٨] يُنظر: البزدوي، كنز الوصول إلى معرفة الأصول، مطبعة جاويد بريس، كراتشي، (٩١).

[٩] يُنظر: ابن مفلح، أصول الفقه (١: ١٣٢).

[١٠] يُنظر: السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤١٩هـ، ١٩٩٩م/، (١: ٤٣٣).

[١١] يُنظر: السبكي، رفع الحاجب ١(: ٤٣٦، ٤٣٧).

[١٢] يُنظر: اللكنوي، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م/، (١: ٢٠٣).

وحجّتهم في أنها للمعية قول من قال لامرأته التي لم يدخل بها: (أنتِ طالقٌ وطالقٌ)، فإنه يُوقع عليها تطليقتين، كما لو قال: (أنتِ طالقٌ طلقتين).

ومنهم من قال إن للترتيب:

- نقله: (أبو يعلى) /٤٥٨هـ/[١]، و(البزدوي) /٤٨٢هـ/[٢]، و(الكلوذاني) /٥١٠هـ/[٣]، و(المرداوي) /٨٨٥هـ/[٤]، و(اللكنوي) /١٢٢٥هـ/[٥]، عن بعض الشافعية.
- وذكر (الجويني) /٤٧٨هـ/ أنه المشهور من مذهب (الشافعي) /٢٠٤هـ/[٦].
- ونقله: (ابن مفلح) /٧٦٣هـ/[٧]، و(المرداوي) /٨٨٥هـ/[٨]، عن بعض الحنابلة.
- وقال (السبكي) /٧٧١هـ/[٩]: "ونُقل عن (الشافعي) نفسِهِ".
- وقال (اللكنوي) /١٢٢٥هـ/[١٠]: "ونُسب هذا القول إلى الإمام (أبي حنيفة)".

وحججهم في أنها للترتيب عند (الشافعي) /٢٠٤هـ/ كثيرة، أشهرها ما عُزي إليه من اشتراطه الترتيب في الوضوء، وهو ظاهر كلامه[١١] حين ذكر أنه ﷺ توضأ على الترتيب الذي أقرّه ﷻ في قوله[١٢]: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وأَيْدِيَكُم إلى المَرَافِقِ وامْسَحُوا بِرُؤُوْسِكُم وأَرْجُلِكُم إلى الكَعْبَيْنِ﴾.

---

[١] يُنظر: أبو يعلى، العدة (١: ١٩٤).

[٢] يُنظر: البزدوي، كنز الوصول (٩٠).

[٣] يُنظر: الكلوذاني، التمهيد في أصول الفقه، د. مفيد أبو عمشة، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، /١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م/، (١: ١٠١).

[٤] يُنظر: المرداوي، التحبير (٢: ٦٠٧).

[٥] يُنظر: اللكنوي، فواتح الرحموت (١: ٢٠٣).

[٦] يُنظر: الجويني، البرهان (١: ١٨١).

[٧] يُنظر: ابن مفلح، أصول الفقه (١: ١٣٢).

[٨] يُنظر: المرداوي، التحبير (٢: ٦٠٦).

[٩] يُنظر: السبكي، رفع الحاجب (١: ٤٣١).

[١٠] يُنظر: اللكنوي، فواتح الرحموت (١: ٢٠٣).

[١١] يُنظر: الشافعي:
الأم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، /١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م/، (١: ٤٥).
والرسالة، أحمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٣٥٨هـ، ١٩٤٠م/، (١: ١٦٢).

[١٢] سورة المائدة (٥: ٦).

وقد ردّه (السبكي) /٧٧١هـ/ بأن الترتيب مأخوذ من السنة وفعله ﷺ[١].

وحجّتهم في أنها للترتيب عند: (أبي حنيفة) /١٥٠هـ/، و(مالك) /١٧٩هـ/، مسألة الطلاق المتقدمة؛ إذ ظاهر كلامهما فيها أنها كذلك، والتحقيق[٢]:

أن (أبا حنيفة) يوقع واحدة، وموجبه افتراق الثانية عن الأولى في حال تعلّقتا بالشرط.

وأن (مالكًا) يوقع ثلاثًا، وموجبه أن الواو توجب المعية والمقارنة.

هذي خلاصة الأقوال في الواو، وأقول: لعلّ الدقة في أن يُقال إن الواو للعطف فحسب، أي للإشراك في الإعراب، مع صرف النظر عن الجمع والترتيب والمعية، وهذا:

- يُناسب وصفها بأنها أصل حروف العطف؛ لأنها تُوجب الاشتراك بين شيئين في حُكم واحد، بخلاف غيرها.
- ويعمّ الحالات كلّها التي أدّت إلى الاختلاف في تحديد معانيها.
- ويمنع احتمال لفظ (الجمع) معنى المعية؛ إذ إن كثيرًا ممن أراد معنى المعية أطلق لفظ (الجمع) عليه، فكيف يصحّ حينئذ قول من قال إن الواو للجمع من دون ترتيب أو معية؟
- ولا يلزم منه المفاضلة بين قول إن الواو للعطف المطلق، وقول إنها لمطلق العطف؛ لتساويهما، في حين أن كونها للجمع يلزم منه المفاضلة بين قول بعضهم إنها للجمع المطلق، وقول آخرين إنها لمطلق الجمع؛ إذ الثاني أوفى بالمراد؛ لأن معناه إنها لأيّ جمع كان، أما الأول فمعناه إنها للجمع غير المقيد، فلا يدخل فيه: ما قُيّد بالمعية، وما قُيّد بالترتيب تقديمًا وتأخيرًا[٣].
- ثم أخيرًا إن كونها للعطف ـ أي الإشراك في الإعراب ـ مُبْعِدٌ عن تأوّل:

المعية في قوله ﷻ[٤]: ﴿رَبُّ المَشْرِقَيْنِ ورَبُّ المَغْرِبَيْنِ﴾.

والترتيب في قوله ﷻ[٥]: ﴿مَا هِيَ إلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوْتُ ونَحْيَا﴾.

والاختلاف بين قوله ﷻ[٦]: ﴿وادْخُلُوا البَابَ سُجَّدًا وقُوْلُوْا حِطَّةٌ﴾.

---

[١] يُنظر: السبكي، رفع الحاجب (١: ٤٣١).

[٢] يُنظر: البزدوي، كنز الوصول (٩١)، وابن مفلح، أصول الفقه (١: ١٣٢)، والسبكي، رفع الحاجب (١: ٤٣٦).

[٣] يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب (٤: ٣٥٣)، والمرداوي، التحبير (٢: ٦٠٢).

[٤] سورة الرحمن (٥٥: ١٧).

[٥] سورة الجاثية (٤٥: ٢٤).

[٦] سورة البقرة (٢: ٥٨).

وبين قوله ﷻ[١] : ﴿وقُولُوْا حِطَّةٌ وادْخُلُوا البَابَ سُجَّدًا﴾.

/٢/ الفاء..

أيضًا له عدة معان[٢]، ولا خلاف بين النحاة والفقهاء في كونه يدل على الترتيب مع التعقيب.

ومما أضافه النحاة:

- أن التعقيب يكون في كل شيء بحسبه:

ومن ثم صحّ نحو: (تزوج فلان فوُلد له)، إذا لم يكن بينهما إلاّ مدة الحمل، وإن طالت[٣].

وأراه يُحمل عليه قوله ﷻ[٤] : ﴿فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْمًا﴾؛ لما كان بين كلّ خلقين أربعون يومًا.

وأراه به يبطل قول من منع كون الفاء للتعقيب في قوله ﷻ[٥] : ﴿كُنْ فَيَكُوْنُ﴾.

- وأن (الفراء) أجاز /٢٠٧هـ/ تقديم المؤخر وتأخير المقدم معه إذا وقع بين فعلين يؤولان إلى معنى واحد:

وهذا نحو: (أحسنت إليّ فأعطيتني)، و(أعطيتني فأحسنت إليّ)[٦].

وعليه حُمل قوله ﷻ[٧] : ﴿وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾.

- وأن (الرضي) ذكر /٦٨٦هـ/ أنه قد يُفيد مجرد الترتيب في الذكر من دون التعقيب[٨]:

ومَثَلُهُ حديث[٩] : ((تَوَضَّأَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ... إلخ)).

---

[١] سورة الأعراف (٧: ١٦١).

[٢] تُنظر معاني الفاء في: الزجاجي، حروف المعاني (٣٩)، والرماني، معاني الحروف (٤٣)، والهروي، الأزهية (٢٤١)، والمالقي، رصف المباني (٣٧٦)، والمرادي، الجنى الداني (٦١)، وابن هشام، مغني اللبيب (٢: ٤٧٥)، وابن نور الدين، مصابيح المغاني (٣٠٣).

[٣] يُنظر: المرادي، الجنى الداني (٦٢).

[٤] سورة المؤمنون (٢٣: ١٤).

[٥] سورة البقرة (٢: ١١٧).

[٦] يُنظر: الفراء، معاني القرآن (١: ٣٧١).

[٧] سورة الأعراف (٧: ٤).

[٨] يُنظر: الرضي، شرح الكافية (٤: ٣٨٥).

[٩] يُنظر: البخاري، الجامع الصحيح = صحيح البخاري، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، /١٤٢٢هـ/، (١: ٥٠).

- وأن (المالقي) نقل /٧٠٢هـ/ عن الكوفيين أن الترتيب لا يلزم في الفاء[١].

- وأن (المرادي) نقل /٧٤٩هـ/ عن (الجرمي) /٢٢٥هـ/ أن الفاء كالواو في الأماكن والمطر خصوصًا[٢]، كقول (امرئ القيس) /٨٠ق.هـ/ :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

ومما أضافه الفقهاء :

- قول (ابن مفلح) /٧٦٣هـ/[٣] : "وحكى بعض أصحابنا عن بعض الناس : «لا تعقيب»، وهو باطل بإجماع أهل اللغة".

- وأن من عطف الطلقات بالفاء، فقال لامرأته التي لم يدخل بها : (أنتِ طالقٌ فطالقٌ)، كانت الفاء كالواو في ما تقدّم، فإنه يُوقع عليها :

واحدة عند (أبي حنيفة) /١٥٠هـ/.

واثنتين عند (أبي يوسف) /١٨٢هـ/، و(الشيباني) /١٨٩هـ/.

ذكر هذا (البزدوي) /٤٨٢هـ/[٤]، و(اللكنوي) /١٢٢٥هـ/، وأضاف ثانيهما قائلاً[٥] : "والأصح الاتفاق بين أئمتنا الثلاثة على وقوع الواحدة، فإن الفاء تُوجب الترتيب في المعلق، فيجب أن تنزل مرتبات متراخيًا بعضها عن بعض، بخلاف العطف بالواو ؛ إذ لم يكن هناك ترتيب في المعلقات".

- وأن الفاء قد يُفيد المعية :

ففي نحو : (له عليّ درهمٌ فدرهمٌ)، يلزم اثنان معًا ؛ لأنه لا ترتيب في الأعيان، فلا يصح معنى الفاء[٦].

/٣/ (ثمّ)..

لا عمل له غير العطف[٧]، وهو يفيد الترتيب مع التراخي، هذا ما اتُّفق عليه.

---

[١] يُنظر : المالقي، رصف المباني (٣٧٧).

[٢] يُنظر : المرادي، الجنى الداني (٦٣).

[٣] ابن مفلح، أصول الفقه (١ : ١٣٨).

[٤] يُنظر : البزدوي، كنز الوصول (٩٦).

[٥] يُنظر : اللكنوي، فواتح الرحموت (١ : ٢١٠).

[٦] يُنظر : اللكنوي، فواتح الرحموت (١ : ٢١٠).

[٧] تُنظر معاني (ثمّ) في : الزجاجي، حروف المعاني (١٦)، والرماني، معاني الحروف (١٠٥)، والمالقي، رصف المباني (١٧٣)، والمرادي، الجنى الداني (٤٢٦)، وابن هشام، مغني اللبيب (٢ : ٢١٩)، وابن نور الدين، مصابيح المغاني (٢٢٢).

وأضاف النحاة:

- أنه قد يقع موقع الفاء:

ذكره (ابن مالك) /٦٧٢هـ/، ومثّل له بقول (أبي دؤاد الإيادي):

كَهَــزِّ الرُّدَيْنِــيِّ تَحْــتَ العَجَــاجِ جَــرَى فِي الأَنَابِيْــبِ ثُــمَّ اضْــطَرَبْ

ثم قال[١]: "ف(ثم) هنا واقعة موقع الفاء التي يُعطف بها مفصل على مجمل؛ لأن جريان الهزّ في الأنابيب هو اضطراب المهزوز؛ لكن في الاضطراب تفصيل، وفي الهزّ إجمال".

- وأنه كما الفاء قد يُفيد مجرّد الترتيب في الذكر:

كقول (أبي نواس) /١٩٨هـ/:

إنَّ مَــنْ سَــادَ ثُــمَّ سَــادَ أَبُــوْهُ ثُــمَّ قَــدْ سَــادَ قَبْــلَ ذَلِــكَ جَــدُّهْ

وعلّق عليه (الرضي) /٦٨٦هـ/ بقوله[٢]: "فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جدّه؛ لأن سيادة نفسه أخصّ، ثم سيادة الأب، ثم سيادة الجدّ، وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه".

- وأنه كما الواو، لا ترتيب فيه:

حكى هذا (المرادي) /٧٤٩هـ/ عن[٣]: (قطرب) /٢٠٦هـ/، و(الفراء) /٢٠٧هـ/، و(الأخفش) /٢١٥هـ/.

وحجتهم قوله ﷻ[٤]: ﴿خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾؛ إذ جعلُها زوجًا واقع قبل خلقنا.

وأضاف الفقهاء أن من عطف الطلقات بـ(ثمّ)، فقال:

- لامرأته التي لم يدخل بها: (أنتِ طالقٌ ثم طالقٌ)، فإنه يُوقع عليها:

واحدة عند (أبي حنيفة) /١٥٠هـ/.

واثنتين عند (أبي يوسف) /١٨٢هـ/، و(الشيباني) /١٨٩هـ/.

ذكر هذا: (البزدوي) /٤٨٢هـ/[٥]، و(اللكنوي) /١٢٢٥هـ/[٦].

---

[١] ابن مالك، شرح التسهيل (٣: ٣٥٤، ٣٥٥).

[٢] الرضي، شرح الكافية (٤: ٣٩٠).

[٣] يُنظر: المرادي، الجنى الداني (٤٢٧).

[٤] سورة الزمر (٣٩: ٦).

[٥] يُنظر: البزدوي، كنز الوصول (٩٧).

[٦] يُنظر: اللكنوي، فواتح الرحموت ١(: ٢١٠، ٢١١).

/٤/ (حتّى)..

حرف ذو معانٍ عدة[١]، وهو للغاية أيًّا كان عمله ومعناه.

ومع أن النحاة اتفقوا على وجوب كون معطوفه جزءًا من متبوعه، اختلفوا في معناه:

- فـ(سيبويه) /١٨٠هـ/ أنه كما الواو، يفيد الجمع[٢]، واختاره (ابن مالك) /٦٧٢هـ/[٣]، و(الرضي) /٦٨٦هـ/[٤].

- و(الزمخشري) /٥٣٨هـ/ أنه للترتيب فقط[٥].

- و(ابن الحاجب) /٦٤٦هـ/ ظاهر كلامه أمران:

أحدهما.. أن (حتى) كما الفاء، للترتيب.

والآخر.. أنه كما (ثم)، للترتيب والتراخي.

ذلك أنه قال[٦]: "والفاء للترتيب، و(ثم) مثلها بمهلة، و(حتى) مثلها".

- وحكى (الرضي) /٦٨٦هـ/ عن (الجزولي) /٦٠٧هـ/، أنه متوسط في المهلة بين الفاء و(ثم)[٧]، والتحقيق خلافه؛ إذ لم يقل (الجزولي) بترتيب، ولا بمهلة فيه[٨].

وقال (ابن يعيش) /٦٤٣هـ/[٩]: "واعلم أن (حتى) إنما يتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير، نحو قولك: (رأيت القوم حتى زيدًا)... ولذلك لم يُمثل (الفارسي) في العطف إلاّ بصورة النصب... ثم عضد ذلك بالنقل؛ لئلاّ يمنع المخالف هذه الصورة، فقال: «وقد رواه (سيبويه) و(أبو زيد)، وغيرهما»، وكذلك رواه (يونس)".

---

[١] تُنظر معاني (حتى) في: الزجاجي، حروف المعاني (٦٤)، والرماني، معاني الحروف (١١٩)، والهروي، الأزهية (٢١٤)، والمالقي، رصف المباني (١٨٠)، والمرادي، الجنى الداني (٥٤٢)، وابن هشام، مغني اللبيب (٢: ٢٦٠)، وابن نور الدين، مصابيح المغاني (٢٣٢).

[٢] يُنظر: سيبويه، الكتاب (١: ٩٦).

[٣] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل (٣: ٣٥٩).

[٤] يُنظر: الرضي، شرح الكافية (٤: ٣٩٤).

[٥] يُنظر: الزمخشري، المفصل (٢٦٠).

[٦] يُنظر: الرضي، شرح الكافية (٤: ٣٨١).

[٧] يُنظر: الرضي، شرح الكافية (٤: ٣٩٤).

[٨] يُنظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م/، (٧٠).

[٩] يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل (٨: ٩٦، ٩٧).

وأقول: الأصوب قول (سيبويه) /١٨٠هـ/؛ إذ إن:

- نحو: (أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها)، يجوز فيه أكل أي جزء من السمكة قبل رأسها، فلا مراعاة لترتيب في الأكل، ولا يرد قول (الزمخشري) /٥٣٨هـ/.

- ونحو: (رأيتُ الحجاجَ حتى المشاةَ)، وإن كان فيه بين الرؤيتين تراخٍ؛ إلاّ أن الترتيب منتفٍ بنحو: (قدموا حتى المشاة متقدّمين).

أما الفقهاء فما زادوا على ما ذكر النحاة في (حتى) شيئًا يُذكر.

/٥/ (أو)..

مثل (ثم) لا عمل له غير العطف[١]، وهو يفيد معاني كثيرة ذكرها النحاة، ووافقهم عليها الفقهاء، هي:

- الشك من المتكلم، كقوله ﷻ[٢]: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.
- والإبهام على السامع، نحو: (قام زيدٌ أو عمروٌ).
- والإباحة، نحو: (جالسْ الحسن أو ابن سيرين)، ولو جالسهما كليهما صحّ.
- والتخيير، نحو: (خذ دينارًا أو درهمًا)، ولا يصح معه إلا أخذ أحدهما.
- والجمع كما (الواو) حكاه (الجويني) /٤٧٨هـ/ عن الكوفيين محتجين له:

بقوله ﷻ[٣]: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾.

وبقوله ﷻ[٤]: ﴿وأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

وبقوله ﷻ[٥]: ﴿ولا تُطِعْ مِنْهُم آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾.

وبقوله ﷻ[١]: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾.

---

[١] تُنظر معاني (أو) في: الزجاجي، حروف المعاني (١٣، ٥٠)، والرماني، معاني الحروف (٧٧)، والهروي، الأزهية (١١١)، والمالقي، رصف المباني (١٣١)، والمرادي، الجنى الداني (٢٢٧)، وابن هشام، مغني اللبيب (١: ٣٩٨)، وابن نور الدين، مصابيح المغاني (١٤٦).

[٢] سورة الكهف (١٨: ١٩).

[٣] سورة طه (٢٠: ٤٤).

[٤] سورة الصافات (٣٧: ١٤٧).

[٥] سورة الإنسان (٧٦: ٢٤).

وعلّق عليه قائلاً[٢]: "وهذا زلل عظيم عند المحققين، فلا تكون (أو) بمعنى الواو قطّ".

ثم أوّلَ حججهم بأن:

الأول.. على معنى: (كونا على رجائكما في تذكيره)؛ لأنه ﷻ لا يليق به الترجي هذا من جهة، ومن أخرى لو أنه ﷻ أطلعهما على الغيب في إبائه لما شمّرا في الدعوة.

والثاني.. محمول على تنزيل الخطاب على قدر فهم المخاطب، والتقدير: (وأرسلناه إلى عصبة، لو رأيتموهم لقلتم: مئة ألف أو يزيدون).

والثالث والرابع.. محمولان على معنى التخيير المتقدّم.

وأقول: يُلحظ في ما تقدّم أمران:

أحدهما.. أن الشك والإبهام يكونان في الإخبار، وأن الإباحة والتخيير يكونان في الإنشاء.

والآخر.. أنه قد يجوز في المثال الأول كون (أو) لمعنى الإبهام على السامع، غرضه استفزاز همة (موسى) و(هارون) ـ عليهما السلام ـ لمعرفة ما يكون من (فرعون): أهو ذكرى، أم خشية؟

/٦/ (بل)..

له عمل واحد هو العطف[٣]، ومعنى واحد هو الإضراب، ثم إن[٤]:

البصريين من النحاة يُضربون به بعد النفي والإثبات.

أما الكوفيون فلا يُضربون به إلاّ بعد النفي.

والحنفية من الفقهاء[٥] إذا عُطف به، فقيل لغير المدخول بها: (أنت طالقٌ واحدة، بل اثنتين)، ينقسمون فريقين:

---

[١] سورة المرسلات (٧٧: ٦).

[٢] الجويني، البرهان (١: ١٨٧).

[٣] تُنظر معاني (بل) في: الزجاجي، حروف المعاني (١٤)، والرماني، معاني الحروف (٩٤)، والهروي، الأزهية (٢١٩)، والمالقي، رصف المباني (١٥٣)، والمرادي، الجنى الداني (٢٣٥)، وابن هشام، مغني اللبيب (٢: ١٨٤)، وابن نور الدين، مصابيح المغاني (٢٠٩).

[٤] يُنظر: الرماني، معاني الحروف (٩٤).
وابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤١٤هـ، ١٩٩٣م/، (١٤٩).
والرضي، شرح الكافية (٤: ٤١٧).

[٥] يُنظر: البزدوي، كنز الوصول (٩٨، ٩٩)، واللكنوي، فواتح الرحموت (١: ٢١٢، ٢١٣).

أحدهما.. يُوقع ثلاثًا ؛ ويُفسّره بأن القائل لا يملك إبطال ما قبل الإضراب، فتثبت مع الأخريين، فيصرن ثلاثًا.
والآخر.. يوُقع واحدة ؛ ويُفسّره بأن القائل لا يملك إثبات ما بعد الإضراب، لثبوت الأولى، فتبقى واحدة.
فإذا تعلّق القول بشرط، وقيل مثلاً: (إن دخلتِ الدار فأنت طالقٌ واحدة، بل اثنتين)، فالواقع ثلاث لا محالة.

خاتمة..

هذا ما اشترك فيه النحاة والفقهاء في بحثهم في حروف العطف، يُلاحظ فيه أن الفقهاء لم يخرجوا على ما أقرّه النحاة لهذه الحروف من عمل ومعان، وإن كانوا في بعض المواضع يتركون مشهور الأقوال إلى متروكها، مما يؤكد ما للعربية من أثر مهم في المسائل الفقهية والأحكام الشرعية، وليس أدلّ على هذا مما أُلّف في مجال تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية، وهو مجال واسع من غير ما شكّ.

فهرس المصادر والمراجع

/١/ القرآن الكريم.
/٢/ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي /٧٤٥هـ/، (ت.) د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤١٨هـ، ١٩٩٨م/.
/٣/ الأزهية في علم الحروف، الهروي /٤١٥هـ/، (ت.) عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، /١٤١٣هـ، ١٩٩٣م/.
/٤/ الأصول، ابن السراج /٣١٦هـ/، (ت.) د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، /١٤١٧هـ، ١٩٩٦م/.
/٥/ أصول الفقه، ابن مفلح /٧٦٣هـ/، (ت.) د. فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، /١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م/.
/٦/ الأم، الشافعي /٢٠٤هـ/، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، /١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م/.
/٧/ الإيضاح، أبو علي الفارسي /٣٧٧هـ/، (ت.) د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، /١٤١٦هـ، ١٩٩٦م/.
/٨/ الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب /٦٤٦هـ/، (ت.) أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، /١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م/.
/٩/ البرهان في أصول الفقه، الجويني /٤٧٨هـ/، (ت.) د. عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة.
/١٠/ التحبير شرح التحرير، المرداوي /٨٨٥هـ/، (ت.) د. عبد الرحمن الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض.
/١١/ التعريفات، الجرجاني /٨١٥هـ/، (ت.) إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤٠٥هـ/.
/١٢/ التمهيد في أصول الفقه، الكلوذاني /٥١٠هـ/، (ت.) د. مفيد أبو عمشة، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، /١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م/.
/١٣/ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الأسنوي /٧٧٢هـ/، (ت.) د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، /١٤٠١هـ، ١٩٨١م/.
/١٤/ الجامع الصحيح = صحيح البخاري، البخاري /٢٥٦هـ/، (ت.) محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، /١٤٢٢هـ/.
/١٥/ الجمل في النحو، الزجاجي /٣٤٠هـ/، (ت.) د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة /بيروت/ ودار الأمل /إربد/، الطبعة الأولى، /١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م/.

/١٦/ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي /٧٤٩هـ/، (ت.) فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤١٣هـ، ١٩٩٢م/.
/١٧/ حروف المعاني، الزجاجي /٣٤٠هـ/، (ت.) د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة /بيروت/ ودار الأمل /إربد/، الطبعة الأولى، /١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م/.
/١٨/ الرسالة، الشافعي /٢٠٤هـ/، (ت.) أحمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٣٥٨هـ، ١٩٤٠م/.
/١٩/ رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي /٧٠٢هـ/، (ت.) أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
/٢٠/ رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، السبكي /٧٧١هـ/، (ت.) علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤١٩هـ، ١٩٩٩م/.
/٢١/ شرح الأبيات المشكلة الإعراب = كتاب الشعر، أبو علي الفارسي /٣٧٧هـ/، (ت.) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م/.
/٢٢/ شرح التسهيل، ابن مالك /٦٧٢هـ/، (ت.) د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤١٠هـ، ١٩٩٠م/.
/٢٣/ شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي /٦٨٦هـ/، (ت.) يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية، /١٩٩٦م/.
/٢٤/ الشرح الكبير، ابن عصفور الإشبيلي /٦٦٩هـ/، (ت.) صاحب أبو جناح، بغداد، /١٩٨٢هـ/.
/٢٥/ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي /٣٦٨هـ/، (ت.) أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م/.
/٢٦/ شرح المفصل، ابن يعيش /٦٤٣هـ/، مكتبة المتنبي، القاهرة.
/٢٧/ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس /٣٩٥هـ/، (ت.) د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤١٤هـ، ١٩٩٣م/.
/٢٨/ العدة في أصول الفقه، أبو يعلى الفراء /٤٥٨هـ/، (ت.) د. أحمد المباركي، الرياض، الطبعة الثانية، /١٤١٠هـ، ١٩٩٠م/.
/٢٩/ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، اللكنوي /١٢٢٥هـ/، (ت.) عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، /١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م/.
/٣٠/ الكتاب، سيبويه /١٨٠هـ/، (ت.) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، /١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م/.
/٣١/ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي /بعد ١١٨٥هـ/، (ت.) مجموعة من المحققين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، /١٩٩٦م/.

/٣٢/ الكليات، أبو البقاء الكفوي /١٠٩٤هـ/، (ت.) عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، /١٤١٩هـ، ١٩٩٨م/.
/٣٣/ كنز الوصول إلى معرفة الأصول، البزدوي /٤٨٢هـ/، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
/٣٤/ اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري /٦١٦هـ/، (ت.) غازي مختار طليمات و د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر /بيروت/، ودار الفكر /دمشق/، الطبعة الأولى، /١٤١٦هـ، ١٩٩٥م/.
/٣٥/ لسان العرب، ابن منظور /٧١١هـ/، (ت.) مجموعة من المحققين، دار المعارف، القاهرة.
/٣٦/ مجاز القرآن، أبو عبيدة /٢٠٩هـ/، (ت.) محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
/٣٧/ المسائل البغداديات، أبو علي الفارسي /٣٧٧هـ/، (ت.) صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
/٣٨/ المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي /٣٧٧هـ/، (ت.) مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، /١٩٨٦م/.
/٣٩/ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين /٨٢٥هـ/، (ت.) د. عائض العمري، دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤١٤هـ، ١٩٩٣م/.
/٤٠/ معاني الحروف، الرماني /٣٨٤هـ/، (ت.) د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية، /١٤٠١هـ، ١٩٨١م/.
/٤١/ معاني القرآن، الفراء /٢٠٧هـ/، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، /١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م/.
/٤٢/ معاني القرآن، الأخفش الأوسط /٢١٥هـ/، (ت.) د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤١١هـ، ١٩٩٠م/.
/٤٣/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام /٧٦١هـ/، (ت.) د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى، /١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م/.
/٤٤/ مفتاح العلوم، السكاكي /٦٢٦هـ/، (ت.) أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، الطبعة الأولى، /١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م/.
/٤٥/ المفصل في علم العربية، الزمخشري /٥٣٨هـ/، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، الطبعة الأولى، /١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م/.
/٤٦/ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني /٤٧١هـ/، (ت.) د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، /١٩٨٢م/.
/٤٧/ المقتضب، المبرد /٢٨٥هـ/، (ت.) محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، /١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م/.
/٤٨/ المقدمة الجزولية، الجزولي /٦٠٧هـ/، (ت.) د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م/.

❑❑